دعوة واشنطن لستة من قادة المعارضة العراقية

انعطاف نحو الطريق الصحيح غسان العطية

ان توجيه الادارة الامريكية الدعوة لستة من قادة المعارضة العراقية (باقر الحكيم رئس المجلس الاسلامي الاعلى، مسعود البارزاني رئس الحزب الديمقراطي الكردستاني، جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، اياد علاوي امين عام حركة الوفاق الوطني، احمد الجلبي عن المؤتمر الوطني العراقي و علي بن الحسين عن الحركة الدستورية الملكية) للاجتماع في واشنطن خلال اب الجاري يمثل خطوة ايجابية بامكانها ان تؤدي الى تحول نوعي في العلاقة بين واشنطن والمعارضة من جهة، ومستقبل عراق ما بعد صدام من جهة اخرى.

اهمية الدعوة في كونها صادرة عن طرفي التنافس في الادارة الامريكية - وزارتي الخارجية والدفاع. فقد انعكس ذلك التناقس سلباً على فصائل المعارضة العراقية بما جعلها مجرد اوراق في صراعهما وزادها انقساماً.

وما كان للخارجية والدفاع الامريكيتان ان يتفقا على مثل هذه الخطوة دون توصل الادارة باركانها المختلفة - من البيت الابيض، ومجلس الامن القومي، ومكتب نائب الرئس، والاستخبارات - الى قناعة مشتركة تمخض عنها توجيه الدعوة باسم الخارجية والدفاع.

فعندما كان سقف السياسة الامريكية تجاه العراق هو "الاحتواء" تعاملت واشنطن مع المعارضة كمجرد واجهة اعلامية وفي بعض الاحيان اداة استخبارية وحالت دون ان يكون لها دورا في اي عملية تغيير جدي في العراق، واجهاض محاولة التصدي المسلح للنظام عام 1996 في كردستان نموذجاً لهذه السياسية.

ورغم اعتماد ادارة الرئيس بوش قرار التغيير بعد احداث 11 آيلول، الا انها لم تتوصل الى قناعة مشتركة في اسلوب التعامل مع فصائل المعارضة العراقية واستمر التنافس بين اجنحتها على حساب وحدة المعارضة، فوزارة الدفاع والعناصر العراقية المحسوبة عليها عملت جاهدة لافشال مسعى الخارجية الامريكية في عقد سلسلة اجتماعات متخصصة لدراسة خيارات العراق المستقبلية ينتهي بعقد مؤتمر سياسي شامل، وبالمقابل افشلت الخارجية مسعى "المؤتمر الوطني" عقد مؤتمر للعسكريين في واشنطن وذلك بحجب التمويل عنه، وما عقد مؤتمر العسكريين العراقيين اخيراً في لندن الا ردا على ذلك.

تمتعت الولايات المتحدة بالكثير من التجاوب وحسن الظن من قبل مختلف القوى العراقية المناهضة للدكتاتورية الامر الذي انعكس في اجتماع صلاح الدين عام 1992 والذي تمخض عنه "المؤتمر الوطني العراقي" بمشاركة معظم

فصائل المعارضة العراقية من اقصى اليسار (الحزب الشيوعي)، مرورا بالقوى القومية (العربية والكردية) والليبرالية وانتهاءاً بالاحزاب الاسلامية بما في ذلك حزب الدعوة.

ولكن سرعان ما ادت سياسة الاحتواء الامريكية وفيما بعد صراع الاجنحة الى التفريط بهذا الخزين من حسن النوايا فانفرط عقد المؤتمر الوطني ليصبح مجرد طرف سياسي بعد ان كان مظلة للجميع.

ان طريقة التعامل الامريكي مع فصائل المعارضة العراقية ستعكس الى حد كبير هوية العراق الجديد، فأمام الادارة الامريكية خياران: الاول، الانفراد في حسم مستقبل العراق دون تنسيق مع فصائل المعارضة بحجة انقسامها، واحتلال العراق اعتمادا على قواتها منفردة وبالتالي فرض نظام جديد على شاكلة ما حصل في المانيا واليابان بعد هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية.

اما الخيار الثاني، فهو ان تلعب امريكا دور المساعد في وحدة القوى السياسية المناهضة للدكتاتورية بما يفرز قيادة او واجهة سياسية موحدة تلتزم ببرنامج سياسي متفق عليه سلفاً، ويكون دور امريكا في هذه الحالة اقرب الى دور الجراح في استئصال الورم مع الحفاظ على الجسم.

بعد عشر سنوات من الضياع والانقسام السياسي، بات صعباً تكرار تجربة "صلاح الدين" عام 1992 بالمباشرة بعقد مؤتمر موسع يشارك فيه الجميع. وقد يكون من الافضل البدء بنواة -مجموعة الستة المدعوة لاجتماع واشنطن- تنداح عنها دوائر تتسع وصولا الى عقد مؤتمر موسع يفرز قيادة سياسية موحدة ببرنامج عمل مدروس ومتفق عليه.

ان الادارة الامريكية بدعوة الستة رمت الكرة بملعب المعارضة العراقية بما يجعل اي تخلف او خفض لمستوى التمثيل ضعفاً في صميم هذه الاطراف بما يعفي امريكا من الكثير من المسؤولية والنقد.

وبالمقابل فان مشاركة البعض من المدعوين في هذا الاجتماع يحمل الكثير من المسؤولية بل والمجازفة، خاصة بالنسبة للاطراف الكردية والاسلامية التي تخشى تداعيات فشل مثل هذا الاجتماع في التوصل الى صيغة عمل ناجحة، بما يعرضهم للاحراج والضغط داخليا واقليمياً. وربما كانت تفضل هذه الاطراف لو تمت الدعوة وعقد الاجتماع بعيدا عن الاعلام والاضواء.

ان الايام المقبلة قبل عقد الاجتماع تتطلب تحضيراً واتصالات بين هذه الاطراف والادارة الامريكية بما يطمئنها بجدية الموقف الامريكي. ولكن الخوف من الفشل لا يحسمه جدية الموقف الامريكي فحسب، بل كذلك استعداد الاطراف العراقية الى تجاوز خلافاتهم الشخصية وارتفاعهم لمستوى المسؤولية.

فالخيار المطروح امام الاطراف الكردية والاسلامية هو الاتي: امريكا ستقدم على تغيير النظام في العراق حتى لو تطلب الامر اجتياحاً عسكرياً، فهل تريد ان تكون طرفاً بما يمكنها في التأثير على نوع البديل ام تفضل البقاء على التل

خشية النقد والضغوط من اطراف سوف لا يكون لها اي دور بعد تغيير النظام في العراق؟

ان عقد اجتماع الستة بالمكان والوقت وبالمستوى التمثيلي المقترح سيعطي اشارة قوية بان الولايات المتحدة اختارت ان يكون للمعارضة العراقية دورا فاعلا في التغيير في العراق، بما يجب ان يطمئن الكثير من الاطراف العراقية والعربية والاقليمية من احتمال الانفراد الامريكي.

واذا كانت الاطراف الكردية سبق لها ان التقت منفردة او مجتمعة بالطرف الامريكي في واشنطن او كردستان، الا ان مشاركة السيد باقر الحكيم ستكون المؤشر الاعظم في التحول الجديد.

اذا كانت امريكا بالنسبة لبعض الحركات الاسلامية هي "الشيطان الاكبر"، فان الوهم الاكبر هو رفض الحوار، فالفيتناميون، والجزائريون، والفلسطينيون حاوروا القوى المحتلة لاراضيهم، فكيف الحال بالعراقيين الذين هم بامس الحاجة الى صديق، ان من يطالب الحكيم برفض الحوار عليه ان يقدم البديل الذي يخدم الشعب العراقي خبزاً لا جوعا . . حياة لا "استشهاداً" بالمجان. . حرية لا غربة و "معارضة" دائمة!!!

ان الجسر الذي يمكن ان يمده السيد الحكيم في حواره مع الولايات المتحدة خاصة بعد احداث 11 أيلول، يخدم، اضافة الى العراقيين، اكثر من خمسة ملايين مسلم في امريكا، وما هو اكثر من ذلك المساعدة في وضع حد لمشاعر الشك والضغينة بين الغرب والمسلمين. ان عظمة القائد في عظمة قضيته واي قضية اعظم للمسلم من حماية المسلمين.

ان من حق القيادات الكردية التي تتحمل مسؤولية اكثر من اربعة ملايين مواطن ان تتأكد ان الخطوات القادمة لا تعود بالضرر على الشعب الكردي، فالى جانب الحاجة الى ضمان بعدم التضحية بهم كما حصل عام 1991، من حقهم كذلك المشاركة في تقرير مصيرهم ضمن العراق الجديد. فاذا كان الواقع الكردي القائم يعود الفضل في استمراره الى الحماية الامريكية، فان الاخيرة هي الاقدر على مساعدة الاكراد الى التوصل الى صيغة للتعايش ضمن العراق الجديد دون التضحية بهم لصالح تركيا او الحكم المركزي في بغداد، والتسوية الاخيرة لقضية جنوب السودان بوساطة الولايات المتحدة تعزز امكانية التوصل الى تسوية لا تفرط بحقوق الاكراد.

ان اجتماع الستة بامكانه ان يكرس مبدأ الشراكة العراقية الامريكية، وهذا يتطلب وحدة الموقف العراقي المعارض تماما كما يطالب العراقيون بوحدة الموقف الامريكي.

المهام الصعبة لمجموعة الستة

ان شرعية "الستة" في تمثيل العراقيين لا تمنحها واشنطن، ولكن في قدرتهم في الانفتاح على الاخرين وايجاد الالية المناسبة لمشاركتهم في صنع القرارات واعتمادها خاصة فيما يتعلق بالقضايا الخلافية الاساسية. فالجولة الاولى

من اجتماعات واشنطن عليها ان تحدد الاجندة السياسية لهذه الاجتماعات.

فبالاضافة الى الجانب الاجرائي الخاص في توسيع المشاركة لتشمل الاخرين. هناك الجانب الموضوعي الخاص بتحديد العلاقة بالولايات المتحدة ودور العراقيين في التغيير القادم، واخر بالعلاقة البينية العراقية العراقية، وصولا الى معالجة القضايا الخلافية بما يؤسس الى ميثاق سياسي يكرس في مؤتمر موسع يفرز قيادة سياسية موحدة.

ان نجاح المجتمعين في التصدي الصريح ومعالجة القضايا الخلافية، هو انجاز كبير يسهل عملية التغيير ويحول دون تفجر الصراعات وسفك الدماء. ومن ابرز هذه القضايا مستقبل كردستان العراق، قضية كركوك، حقوق التركمان والاشوريين، القضية الطائفية، مستقبل مؤسسات السلطة القائمة وخاصة الجيش، المرحلة الانتقالية.

لقد فشل العراقيون طوال القرن الماضي في ايجاد تسوية لهذه القضايا الخلافية، ولا اعتقد بامكانهم حلها دون مساعدة خارجية وهنا يأتي دور الولايات المتحدة في المساعدة وتوفير ضمان الالتزام والتنفيذ بأي صيغة توفيقية، وقد يتوصل المشاركون الى ضرورة اشراك الامم المتحدة للأشراف على ما قد يتم الاتفاق عليه.

اما ترك بحث هذه الامور بحجة اسقاط صدام اولا، فيعني عمليا زرع المستقبل بالالغام بما قد يفسد التجربة وينعكس سلباً على العراقيين والولايات المتحدة كذلك.

بالطبع ليس من حق "مجموعة الستة" البت في هذه الامور دون مشاركة الاطراف الاخرى المعنية، فقضية التركمان لا تقر بدون مشاركتهم وكذلك الحال مع الاشوريين. والقضية الطائفية لا تحسم دون تمثيل الطرف السني بما يستحق من ثقل، وهكذا دواليك بشأن العسكريين وغيرهم من قوى سياسية واجتماعية واثنية.

ان توصل العراقيين الى صيغة توفيقية مشتركة -بضمانة دولية- من شأنه طمئنة المخاوف الاقليمية، خاصة بما يتعلق بتركيا وايران والسعودية بما يفتح الباب واسعا لتعاون دول الجوار مع التغيير او على الاقل عدم الوقوف ضده.

بعد عقد من الضياع والتشتت، امام المعارضة العراقية فرصة لاستعادة الثقة التي فرطت فيها عراقيا وعربياً. . فهل تلفح؟

❋ ❋ ❋